

أوضح آلية العمل مع «الهيئة الناظمة»

نحاس : مصلحة الخزينة تمنعني من خفض نفقة التخابر الى الثلث

نحاس والهيئة المنظمة للاتصالات في بيان امس آلية العمل بينهما (تطبيقا للقانون ٤٣١) كما يلي:

- إن وزير الاتصالات هو من يحدد السياسة القطاعية والقواعد العامة لتنظيم خدمات الاتصالات، وله أن يستشير الهيئة والمعنيين. - تصدر أنظمة الهيئة المالية والإدارية بمراسيم عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

- تصدر الهيئة الأنظمة المتبقية المتعلقة بتنفيذ قانون الاتصالات استنادا إلى القواعد العامة للتنظيم المذكورة أعلاه، بالتنسيق مع الوزارة، وبعد التشاور مع المؤسسات والإدارات والأطراف المعنية مع مراعاة والقوانين والاتفاقيات الدولية المرعية الاجراء.

- تصدر الهيئة التراخيص بناء على الأنظمة المذكورة. وتسهر على تنفيذ هذه الأنظمة والقوانين وتراقب السوق.

وستتابع الوزارة والهيئة العمل المتكامل لخدمة المواطن وتطوير القطاع والاقتصاد.

رأى وزير الاتصالات شربل نحاس ان «الحملة التي تطاوله لها أسباب سياسية وشخصية»، وأوضح ان «قطاع الاتصالات تحول موردا ضريبيا أساسيا»، ودعا الى «عدم خلط الشق المهني بالشق الضريبي في القطاع»، مشددا على ان «الخصخصة تهدف الى زيادة المنافسة على ألا تطاول تخصيص جباية الضرائب كي لا تبقى نفقة الاتصالات مرتفعة».

وأوضح نحاس في مداخلة تلفزيونية ان نفقة التخابر يحددها مجلس الوزراء، مؤكدا انه «لن يتردد في خفض نفقة التخابر الى الثلث لولا ضرورة أخذ مصلحة الخزينة اللبنانية بالإعتبار لأن البلد في حاجة الى أموال جراء السياسات الاقتصادية والمالية القديمة الخاطئة التي أدت الى تراكم الدين العام».

واعتبر ان «البعض لم يطو صفحة قديمة أليمة ويعمل الآن على زعزعة التضامن الوزاري والإستقرار العام».

من جهة أخرى، عرض وزير الاتصالات شربل